

«القوات» في الانتخابات النيابية.. بلا

تشكل أسماء المرشحين إلى الانتخابات النيابية، في ظل القانون النسبي الذي يجرب للمرة الأولى، أحد العوامل الأساسية لاستقطاب الناخبين، لا يبدو أن القوات اللبنانية تقيم وزناً لهذا المعيار، والدليل الطريقة التي تنتقي بها ممثليها في الدوائر حيث تقتصر إلى «أحصنة رابحة»

كانت حتى أمس القريب «تستخف» بهم. «الفرغ» في المرشحين يشمل أساساً دوائر البقاعين الأوسط والغربي، كسروان - جبيل، البترون، المتن، طرابلس - المنية - الضنية، المتن، صيدا - جزين.

يعترف أحد المسؤولين القواتيين في زحلة بوجود «مشكلة لدينا على صعيد المرشحين، بمعنى من سيكون الحصان الذي سيخوض المعركة؟

ليس لدينا أحد». يترافق ذلك مع «التحدي الجدي في كيفية تحفيز الناخب المتردد على الاقتراع». الطبيب ميشال فتوش، الذي كان من المفترض أن يقود لائحة «القوات» في زحلة، «غير مقبول من القاعدة القواتية»، كما يقول المسؤول في حزب معراب. حتى إنه باتت تطرح أسئلة عذبة عن جدوى ترشيحه، وبحث إمكانية ترشيح شخصية أخرى. أرثوذكسياً، لم تكن قيادة القوات، بحسب المعلومات، راضية عن الإطالة الإعلامية لمرشحها المفترض الياس أسطفان، وقد حاولت القيام باستطلاع رأي لرفع حظوظ النائب جوزف المعلوف، إلا أن الأخير لا يزال متمسكاً بقراره عدم الترشح من جديد. أما في البقاع الغربي، فمرشح «القوات» إيلي لحود «غير وازن شعبياً، فضلاً عن أن التيار الوطني الحر أصلاً أقوى حزبياً في

هذه الدائرة من القوات»، بحسب أحد السياسيين في «الغربي». من البقاع إلى دائرة صيدا - جزين، حيث رشحت «القوات» عجاج حداد عن المقعد الكاثوليكي، «الذي وصل إلى القوات بعد رفضه من قبل التيار العوني». هذا كان أحد أسباب تبنيه قواتياً، إضافة إلى «الاتفاق القديم بين المطران الراحل أندريه حداد والنائبة ستريدا ججع على طي صفحة الحرب الأهلية وتفجير المطرانية في زحلة المتهمة به القوات اللبنانية، مقابل تبني ترشيح ابنة أخيه عجاج حداد في جزين». علماً أن والد حداد كان يُطلق على ججع لقب «صاحب الأقدام التهجرية». ترشيح معراب لحداد في الـ2009 «خلق مشكلة داخلية لدينا في جزين، ولم تتقبله القاعدة القواتية». وفي الـ2013، حين أعاد ججع ترشيحه «نظماً إحصاءً داخلياً أظهر ضعف حداد قواتياً. ججع لم يأخذ رأينا بالاعتبار، وأدى ذلك حينها إلى استقالة المنسق فادي أبو عتمة». لم يتعظ ججع من الخطأ، ورشح حداد من جديد، «وفي محاولة منه لامتناس النعمة الشعبية، أوفد مارون سمعان من معراب إلى جزين لاستنهاض القواعد الحزبية من دون أن ينجح في ذلك».

النعمة الحزبية موجودة أيضاً في دائرة طرابلس - المنية - الضنية، ولو أن ججع تمكن من «قمعها»، فأرضاً على الحزبيين الموافقة على ترشيح المستشار إيلي خوري عن المقعد الماروني في طرابلس، عوض منسق المنية - الضنية ميشال خوري عن المقعد نفسه. هناك ثلاثة حواجز يصطدم بها إيلي خوري: رفض قسم من الحزبيين لترشيحه، الحساسية المارونية. الأرثوذكسية في طرابلس، وعدم استعداد الفيحاء بعد لتشريع الوجود السياسي للقوات فيها. الاصطدام بين قرار القيادة ورغبات الحزبيين، موجود أيضاً في دائرة كسروان - جبيل. يظن قسم من القواتيين أن شوقي الدكاش (كسروان) لا يستحق أن يكون مرشح الحزب الرسمي، لعدم قدرته على المناقشة في مواجهة بقية الأطراف، ولعدم امتلاكه عصباً حزبياً. ولكن الأمر نفسه قد ينطبق على آخرين يطرحون أنفسهم «مناضلين»، فالقصة الأساسية تتعلق بضعف القوات كحزب في منطقة تعاديتها

يعترف أحد المسؤولين القواتيين في زحلة بوجود «مشكلة على صعيد المرشحين، ليس لدينا أحد» (هيلم الموسوي)



ليا القزبي

مشاكل القوات اللبنانية مع الانتخابات النيابية عديدة، ولا تنحصر في مجال واحد، بل يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات. المستوى الأول، يتعلق بالخطاب السياسي. فقيادة معراب تريد معارضة سياسة التيار الوطني الحر وطريقته في الحكم، ولكن في الوقت نفسه تحيد «العهد القوي» والرئيس ميشال عون، كما لو أن هناك تعارضاً بين بعيداً وقيادة «التيار». تُقدّم معراب نفسها «إصلاحية» وتُحارب «الفساد»، ولديها ملاحظات جمة على أداء مجلس الوزراء، لكن ترفض أن تصبح خارج هذه المنظومة الحاكمة. يُضاف إلى ذلك، التبدل الكبير والضيق الذي ظهر على مواقف رئيس «القوات» سمير ججع خلال أزمة استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري واحتجازه في السعودية. المستوى الثاني هو وقوف ججع، حتى الساعة، وحيداً من دون تحالفات سياسية أساسية تسمح له بتأمين الحاصل الانتخابي في عدد كبير من الدوائر. كانت هذه إحدى نتائج «مغامرة» ججع مع السعودية، والرهان الفاشل على إمكان القيام بانقلاب وإطاحة حكومة الحريري. يقود ذلك إلى المستوى الثالث، ومشكلة اختيار الأسماء التي سيخوض بها ججع معركة إثبات وجوده. صورة مرشحي القوات اللبنانية (لغاية الآن) إلى الانتخابات النيابية، في عدد كبير من الدوائر، تُشير إلى وجود عقبة مهمة لدى قيادة معراب. فإما أن المختارين لا يملكون تمثيلاً شعبياً وقيمة إضافية تخولهم المواجهة، وإما أنه يوجد نقص في الكوادر، فتضطر «القوات» إلى الاستعانة بمستقلين، «كفاءاتهم» الأولى هي في كونهم ممولين، ولكن

طرابلس: تريت انتخابات حتى بداية شباط

عبد الكافي الصمد

لا يوحى الهدوء السياسي المسيطر على طرابلس أن الأطراف الرئيسيين فيها غير معنيين بالانتخابات النيابية المقبلة، أو أنهم مطمئنون إلى واقعهم الانتخابي والشعبي. فترتّب أغلب الأطراف في عدم كشف أوراقهم مبكراً، أو إعلان تحالفاتهم، بعزى إلى أسباب عذبة بعيدة عن الطمانينة.

أبرز هذه الأسباب يعود إلى حسابات دقيقة تجريها القوى الطرابلسية قبل تأليفها لوائح أو دخولها في أخرى؛ ذلك أن القانون الانتخابي الجديد القائم على

النسبية والصوت التفضيلي جعل من الحلفاء ضمن اللوائح حلفاء وخصوصاً في آن واحد. يُضاف إلى ذلك أن الأحجام الفعلية لكل طرف في الشارع الطرابلسي لا تزال غامضة. وثمة صعوبة في فرز كل فئة من المناصرين على حدة، بعدما اعتاد الناخبون في السابق أسلوب التشطيب، وهو ما لم يعد ممكناً في الانتخابات المقبلة. ثمة سبب رئيسي آخر للتريث، هو البحث عن تأمين تمويل للحملات الانتخابية، في ظل الشخ المالي الذي تعاني منه غالبية القوى.

يُضاف إلى ذلك أن القانون الانتخابي جعل طرابلس في دائرة

واحدة مع المنية والضنية، حُصص لها 11 مقعداً من بينهم 8 نواب سنة، وهي تعتبر مع دائرة عكار، التي ستتأثر حكماً بالتحالفات والأجواء الانتخابية في عاصمة الشمال، مركز «الثقل» الانتخابي السنّي في لبنان. وعليه، ينظر إلى انتخابات طرابلس على أنها «بوابة» للتنافس على الزعامة السنّية، وبالتالي رئاسة الحكومة.

الوزير السابق فيصل كرامي، رجّح لـ«الأخبار» أن «تحسم القيادات ترشيحاتها، فضلاً عن تحالفاتها أواخر الشهر الجاري على أبعد حد»، قبل فتح أبواب الترشح للانتخابات رسمياً في 5 شباط

ينظر إلى انتخابات طرابلس على أنها «بوابة» للتنافس على الزعامة السنّية

المقبل، موضحاً أن «تحضيرات لوجستية جرت وتجري، وتجهيز للمكينات الانتخابية، وعقد لقاءات وإجراء استطلاعات للرأي العام

ودراسة للواقع الانتخابي». وكشف أنه «بعد اللقاء الذي عقدناه في منزلي الشهر الماضي مع الرئيس نجيب ميقاتي والنائب السابق جهاد الصمد، توافقنا على عقد اجتماع آخر بعد 15 الشهر الجاري»، إلا أن الأندري حرص على التأكيد أن «هناك تفاهماً وتعاوناً بيننا وبين ميقاتي، سواء تحالفنا انتخابياً وكناً في لائحة واحدة، أو توزعنا على لائحتين».

بالمقابل، أوضح المستشار السياسي لميقاتي، خلدون الشريف، لـ«الأخبار» أن «الأمر لم يتبلور بعد، وأن جميع القوى السياسية في لبنان تفضل التريث»، إلا أنه